

Distr.: General
1 December 2008

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الثالثة والستون
البند ٥٣ (ب) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أوسان العود (اليمن)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٣ من جدول الأعمال (انظر A/63/418، الفقرة ٢). وأتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ١٩ و ٢٩، المعقودتين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/63/SR.19 و 29).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/63/L.6 و A/C.2/63/L.46

٢ - في الجلسة ١٩، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" (A/C.2/63/L.6) فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٠ المؤرخ

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/63/418 و Add.1 و 2.



١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتريري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)،

”وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”وإذ تؤكد من جديد أن التصنيع دافع جوهري للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال إيجاد فرص العمل المنتج، وإدراج الدخل، وإدماج المرأة في عملية التنمية،

”وإذ تشدد على أهمية التعاون الدولي من أجل تشجيع أنماط عادلة ومستدامة من التنمية الصناعية،

”وإذ تسلّم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية،

”وإذ تسلّم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٢ - تؤكد من جديد على الإسهام الجوهري للتنمية الصناعية في النمو الاقتصادي المطرد وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - تشدد على أهمية توليد الثروة من أجل الحد من الفقر عن طريق تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك عن طريق تطوير المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ورفع مستوى المؤسسات التجارية، والتدريب، والتعليم، وتعزيز المهارات، وتوفير التكنولوجيا والاستثمارات، والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية؛

٤ - تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير وطنية ودولية مؤاتية للتصنيع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتحث جميع الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات تؤدي إلى نشوء قطاع صناعي دينامي، وذلك بسبل منها تنمية القطاعين العام والخاص، ونشر التكنولوجيا السليمة بيئياً والناشئة، وتشجيع الاستثمار وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛

٥ - تدعو إلى مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية المستدامة، والتعاون في مجال التنمية الصناعية بين البلدان النامية، ومع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٦ - تبرز أهمية تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية المستدامة على المستوى القطري؛

٧ - تدعو إلى مواصلة استعمال جميع الموارد الأخرى، بما فيها الموارد الخاصة والعامة والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٨ - تسلّم بالدور الرئيسي الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفي التعاون في مجال التنمية الصناعية، وترحب بالتركيز المتزايد لبرامج المنظمة على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛

٩ - هييب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تعتمد وتنفذ إجراءات ضمن ولايتها تكمل وتدعم جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي لأزمة الغذاء العالمية؛

١٠ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة مساعدتها التقنية في مجال تنمية الصناعات الزراعية، وفي مجال المساعدة على الحد من خسائر ما بعد الحصاد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في

ذلك عن طريق إدخال تكنولوجيا محسنة وزيادة تجهيز المنتجات الزراعية، وعن طريق إضافة القيمة؛

” ١١ - تلاحظ تأكيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالمشاركة في التجارة الدولية بتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبمساعدها على الوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والعمليات؛

” ١٢ - ترحب بالتعاون المتزايد بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الولايات والأنشطة المكملة لولايتها وأنشطتها، بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر الإنمائي ومواصلة تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

” ١٣ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج الصناعي السليم بيئياً والمستدام، بوسائل تشمل برنامجها للإنتاج الأنظف، وبرامج الكفاءة في استخدام الطاقة، وإدارة المياه الصناعية في القطاع الصناعي؛

” ١٤ - تحيط علماً بالدور الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الإنتاج، ولا سيما في المناطق الريفية، وفي تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في القطاع الصناعي؛

” ١٥ - تحيط علماً أيضاً بزيادة تأكيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون الثلاثي، وتشجع المنظمة على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق مراكزها للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، ومن خلال تشجيع مختلف أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

” ١٦ - ترحب بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا بطرق منها دور المنظمة كمسؤولة عن عقد اجتماعات مجموعة

الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، في إطار اجتماعات التشاور الإقليمي التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

”١٧ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز فهم مشترك لمسائل القطاع الصناعي العالمية والإقليمية وأثرها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

”١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.“

٣ - وفي الجلسة ٢٩، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”التعاون في ميدان التنمية الصناعية“ (A/C.2/63/L.46) مقدم من مقرر اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.6.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أيدت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار من الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/63/L.46 (انظر الفقرة ٧).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/63/L.46، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/63/L.6 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣)،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤)، وإلى قراراتها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تُسلم بأن التصنيع دافع جوهري للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال إيجاد فرص العمل المنتج، وإدراج الدخل، وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، والتصويب، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشدد على أهمية التعاون الدولي من أجل تشجيع أنماط عادلة ومستدامة من التنمية الصناعية،

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلم أيضا في هذا الصدد بأن تهيئة بيئة محلية مواتية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رأس المال، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما استخداما فعالا، وبأن المجتمع الدولي ينبغي أن يشجع الجهود الرامية إلى تهيئة تلك البيئة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعّالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مُنحت جائزة مستثمر أفريقيا لعام ٢٠٠٧ في فئة "أفضل المبادرات دعماً لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم"،

وإذ تحيط علما بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنمية القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة،

١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٥)؛

٢ - تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الصناعية، وأن الجهود الوطنية ينبغي أن تُستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عمالية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا على الإسهام الجوهرى للتنمية الصناعية في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٥) A/63/309.

٤ - تشدد على أهمية توليد الثروة من أجل الحد من الفقر، وتحقيق النمو الشامل لمصالح الفقراء، خاصة فيما يتصل بالمرأة، وذلك بواسطة تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك عن طريق تنمية القطاعين العام والخاص والأعمال الحرة، وعن طريق المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ورفع مستوى المؤسسات التجارية، والتدريب، والتعليم، وتعزيز المهارات، وتهيئة بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، وتدفع الاستثمارات، والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية؛

٥ - تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير وطنية ودولية مؤاتية للتصنيع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتحث جميع الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات تؤدي إلى نشوء قطاع صناعي دينامي، وذلك بسبل منها تنمية القطاعين العام والخاص، ونشر التكنولوجيا السليمة بيئياً والناشئة، وتشجيع الاستثمار وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛

٦ - تدعو إلى مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية المستدامة، وتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون في مجال التنمية الصناعية بين البلدان النامية، ومع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٧ - تبرز أهمية تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية المستدامة على المستوى القطري؛

٨ - تدعو إلى مواصلة استعمال جميع الموارد الأخرى، بما فيها الموارد الخاصة والعام والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٩ - تُسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفي التعاون في مجال التنمية الصناعية، وترحب بالتركيز المتزايد لبرامج المنظمة على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛

١٠ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

١١ - تُسلم بأن أزمة الغذاء الحالية تشكل تحدياً خطيراً ومعقداً يضر بفقر العالم، وتتطلع إلى المناقشة والتقرير المتعلقين بأفضل السبل التي يمكن لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تُسهّم بها في إيجاد حل لهذه الأزمة على نطاق المنظومة؛

١٢ - تؤكّد أهمية تنمية الصناعات الزراعية والتقليل من خسائر ما بعد الحصاد، بما في ذلك عن طريق اعتماد التكنولوجيا المحسنة، وزيادة تجهيز المنتجات الزراعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجع الأطراف المشاركة في المناقشة الجارية في فيينا على النظر في أفضل السبل التي يمكن لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تسهم بها في إنجاز تلك الأهداف، بما في ذلك المناقشات الهادفة إلى المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي العالمي؛

١٣ - تلاحظ تأكيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالمشاركة في التجارة الدولية بتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبمساعدها على الوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والعمليات؛

١٤ - ترحب بالتعاون المتزايد بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجان الإقليمية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الولايات والأنشطة المكملة لولايتها وأنشطتها، بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر الإنمائي ومواصلة تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٥ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج السليم بيئياً والمستدام، بوسائل تشمل برامجها للإنتاج الأنظف، وإدارة المياه المستخدمة في الصناعة، والكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة في أغراض الإنتاج، ولا سيما في المناطق الريفية؛

١٦ - تحيط علماً بزيادة تأكيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون الثلاثي، وتشجع المنظمة على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق مراكزها للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، ومن خلال تشجيع مختلف أنواع الشراكات بين القطاعين

العام والخاص، وتبادل التجارب في مجال تنمية القطاعين العام والخاص، بما في ذلك على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية؛

١٧ - **ترحب** بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي، ومنها الخطة الأفريقية لصناعة المستحضرات الصيدلانية، بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا بطرق منها دور المنظمة كمسؤولة عن عقد اجتماعات مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، في إطار اجتماعات التشاور الإقليمي التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

١٨ - **تُسلم** بأهمية التنمية الصناعية في البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع، وبخاصة من خلال أنشطة توفير فرص العمل، والإمداد بالطاقة، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم هذه الجهود في حدود ولايتها، بما في ذلك عند الاقتضاء، عن طريق تقديم المساعدة على تنفيذ استراتيجيات بناء السلام المتكاملة التي تضعها لجنة بناء السلام؛

١٩ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز فهم مشترك لمسائل القطاع الصناعي العالمية والإقليمية وأثرها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.